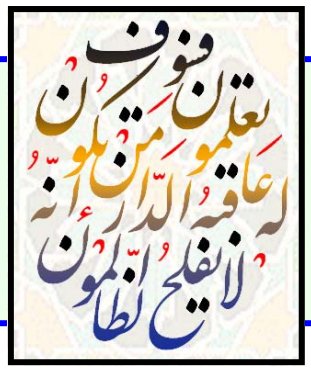

Voice of Bahrain
BM Box 6135, London WC1N 3XX
Email: info@vob.org,
Web Site: www.vob.org
العدد 303 ابريل 2008 - ربيع الأول-ربيع الثاني1429

نشرة شهرية تصدرها حركة احرار البحرين

الصراع المحتدم
بين فلسفة "الواجبات" و منطق "الحقوق"

عندما يضطرب الامر السياسي يتشوش معه ما هو معتاد من قيم وقوانين ومعادلات مجتمعية. فما هو الصحيح وما هو الخطأ؟ وما هو الحق وما هو الظلم؟ في وضع كهذا يسعى الظالم المستبد لفرض "قوانينه" بالقوة، وهي قوانين صاغها بجرة قلم، لتخدم وضعه ولتسخر الناس باسم القانون لطاعته. هنا يصبح "القانون" اداة قمع مقيتة بدلا من ان يكون وسيلة لاقامة العدل والمساواة بين الناس وصون الحقوق والحرمات والكرامات. وفي مثل هذه الاوضاع يسخر الطاغية وسائل اعلامه للترويج لمقولة "احترام القانون" و "سيادة القانون" و "حكم القانون"، ويصفق له الانتهازيون او المغفلون، ويسايرونه في ذلك رغبة في عدم ازعاجه. غير ان قوانين العدالة الانسانية والاسلامية لا تعتبر القانون قانونا الا اذا كان متضمنا عددا من الامور: اولها انه يهدف لاقامة العدل بين الناس، وليس ما ينسجم مع ارادة السلطان فحسب، ثانيها: ان القانون لا يصبح قانونا الا اذا حظي بقبول الناس، فهو تعبير عن توافقهم على التعايش واقامة العدل في ما بينهم وفق مرجعية فكرية او روحية او اخلاقية يرتضونها. ومن وجهة النظر الاسلامية فان القانون ليس ملزما الا اذا كان غير متعارض مع شرع الله. وثالثها: ان القانون يساوي بين الناس في الحقوق والواجبات وينطبق على الجميع بدون تمييز او محاباة. رابعها: ان انقياد الناس للقانون ينطلق على اساس الرضا به والخوف من سلطته. فهم راضون به لانه منبعث من ارادتهم، ويخشون سطوته لانه اداة ردع عن الظلم، ومانعة عن التعدي.

في غياب الممارسة العادلة للحكم، يتحول القانون الى اداة للقمع. فيشرع الحاكم وفق ما يريد، ويسعى لتطبيق ذلك التشريع بالقوة، ويصبح المواطنون مجبرين على الالتزام القائم على الخوف والاكراه، وليس على الرضا والانقياد. وفي الوضع البحراني يستحيل ان يقبل عاقل بالطرق التي يفرض بها القانون. وفي 1974 فرض على اهل البحرين اول قانون قمعي وضعه الجلادون، وعرف باسم "قانون امن الدولة". صاغ ذلك القانون الضابط البريطاني السيء الذكر، ايان هندرسون، وأقره الطاغية خليفة بن سلمان، برغم معارضة المجلس الوطني المنتخب، ورفضه من قبل المواطنين. وعلى مدى ربع قرن بقي ذلك القانون مسلطا على الرقاب، وبموجبه اقتيد الآلاف من المواطنين الى زنزانات التعذيب الخليفية، وعذب المجاهدون وقتل الاحرار. وفرض شعب البحرين بارادته ونضاله المتواصل على العائلة الخليفية الغاءه، فتم التخلي عنه في 2001. ولكن آلية فرض القوانين بشكل جائر مستمرة حتى اليوم. ولكنها تتم بمسميات "متطورة". فهناك "مجلس تشريعي" يصدرها، ومجلس آخر لاقرارها. وكلا المجلسين يخضعان للارادة الخليفية، ولا يمثلان شعب البحرين وارادته. واصبحت هذه المجالس ادوات قمعية رهيبة، تقر المنكر، وتحارب الحق والمنطق والمعروف. فهي تقر الاستبداد الخليفي، وتشرع القوانين القمعية بدون ضمير او

التتمة صفحة (8)

* في 27 مارس أفاد أحد أعضاء هيئة الدفاع عن متهمي احداث ديسمبر أن أثنين من المعتقلين هما ناجي فتيل وأحمد جعفر، سقطا مغشى عليهما ونقلا للمستشفى. وأوضح انهما سقطا بعد بدء اضراب جميع المعتقلين عن الطعام منذ يومين، في حين يطالب الموقوفون بالإفراج الفوري عنهم أو تحسين اوضاعهم ومعاملة الشرطة لهم. وكان المتهمون سردوا للمحكمة الكبرى الجنائية في يوم جلسة المحاكمة مايتعرضون له من تعذيب واهانة من قبل أفراد وزارة الداخلية، وسجلت المحكمة مطالبهم على أن تخاطب مراكز التوقيف.
وأشار المتهمون أثناء شرحهم لقاضي المحكمة إلى انهم يهددون وتهدد زوجاتهم بالإعتداء من قبل أفراد وزارة الداخلية، الذين ما فتئوا يتصلون بأهاليهم ويتوعدونهم بالإنتقام.وقال أحد المتهمين أن الضابط المحقق اتصل بزوجته وهددها، وجاء له ليجبره على الإعتراف وقال له أنه سيحضر زوجته وسيهتك عرضه أمام الجميع، وهنا انهار المعتقل من هول ماورد على لسان الضابط الذي ينتمي لجهاز التحقيقات الجنائية بوزارة الداخلية.

* تمَّ تأجيل محاكمة معتقلي أحداث ديسمبر 2007م التي عقدت في 17 مارس 2008م في الثانية ظهرا إلى 17 أبريل 2008م مع بقاء المتهمين على ذمة التحقيق في الحجز، الأمر الذي أدّى إلى سخط كبير من أهالي المعتقلين وامتعاضهم بسبب هذا التأجيل ، وبقاء أبنائهم في السجن وتعرّضهم لشتى أنواع التعذيب. وناشد أهالي المعتقلين المنظمات الحقوقية بضرورة التحرّك والنظر لما يجري إلى أبنائهم من سوء معاملة إضافة إلى الأمراض التي يتعرضون لها جرّاء حبسهم مع أصحاب السوابق كالمخدرات. والجدير بالذكر أنَّه لم يحضر من اللجنة الطبية إلا فرد واحد! هذا وتمَّ قمع كلّ من تواجد أمام المحكمة مع كرّ وفرّ بالغازات المسيلة للدموع مع الرصاص المطاطي إضافة لذلك فرض طوق أمني مشدّد أمام المحكمة وخلفها امتد إلى جدحفص والديه والسنابس وكان هذا الطوق الأمني على أهبّة الاستعداد لقمع أيَّ حركة أو مسيرة.

* توجه وفد حقوقي يمثل نشطاء من دول الخليج العربية إلى بروكسل في 30 مارس وذلك للالتقاء بالأجهزة المختلفة التابعة للاتحاد الأوروبي ، ويأتي ذلك بتنسيق ودعم من منظمة الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان وبعض النشطاء والمنظمات في دول الخليج العربية. وسيعقد الوفد على مدى 5 أيام اجتماعات مكثفة مع المؤسسات المختلفة التابعة للاتحاد الأوروبي مثل البرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي وجميع الأجهزة المعنية بحقوق الإنسان، إلى جانب اللقاء مع بعض الكتل البرلمانية الأوربية والمنظمات غير الحكومية الموجودة هناك. وتعد هذه الزيارة الأولى التي يسافر فيها وفد النشطاء الحقوقيين من دول الخليج العربية إلى بروكسل، وتهدف الزيارة إلى اطلاع مؤسسات الاتحاد الأوروبي على الوضع الحقوقي في دول الخليج وإمكانية الاستفادة من الآليات الأوربية لتحسين أوضاع حقوق الإنسان في المنطقة

* إستمرت المظاهرات والإعتصامات في مختلف قرى البحرين، ومارست القوات المرتزقة حصارها الأمني ضد القرى ، وأعتقلت بعض الشباب ، كما أغرقت القرى بالرصاص المطاطي ومسيلات الدموع. وكانت سترة والدمستان وكرزكان والديه والسنابس والدير والسهلة وأبوصيبع تخرج إسبوعيا للمطالبة بالإفراج عن المعتقلين .

الطفل.. المرأة ..الشاب.. طالب المدرسة.. طالب العلوم الدينية.. البيت.. المسجد: لا حرمة لأي منها

لم أكن مستغرباً من تعاطي القوات الأجنبية (الرسمية والميليشيا) الحاقدة مع المواطنين سواء كانوا أطفالاً في سن أحمد عقيل ذي الأربعة عشر ربيعاً حين تكالبوا عليه أمام منزل والده، وهو وحيداً أعزل وضعيف البنية، وأشبعوا جسمه بالضرب بعد أن شجوا جبهته وسالت الدماء منه، وظلوا يركلونه ويضربونه إلى أن أفقدوه وعيه. كان أحد القوات المرتزقة يتساءل إن كان قد فارق الحياة أم لا. فكان جواب الآخر، بأنه سوف يثبت إذا كان كذلك.

فقام بركل ذلك الشاب، وهو غارق بدمه، بقوة وعنف ليتحرك الأخير معبراً عن الألم. فما كان من الأول والبقية إلا أن تكالبوا عليه مرة أخرى ليوسعوه ضرباً وشتما. هكذا تعامل أولئك المرتزقة مع أحمد وهو بحسب جميع الأعراف الدولية طفل، ولكنه هنا في البحرين من أصحاب المحللة دمائهم وأعراضهم وأموالهم، فلا بأس أن ينال منه أولئك ما ينالوا حتى وإن أزهقوا روحه، فهم..أولئك القوات المسلحة.. يدافعون عن أنفسهم ويحمون الأمن كما يصرح "رجالات الأمن في هذا البلد".. وبعد هذه التصريحات والرصيد المفتوح من حماة الأمن، من يقف في وجه المرتزقة الحاقدين ومن يحاسبهم على ما يفعلوا في المواطنين العزل؟

ولم أتعجب مما حدث قبل يومين فقط، عند مدخل أحد القرى، هذه المرة لم يكن شاباً متلثماً ويحمل في يده حصاة. ولم يكن رجلاً يركض بعد أن أشعل النار في إطار ليعرب عن احتجاجه، ولم يكن ولم يكن.. لقد كان أحد طلبة العلوم الدينية ويلبس الجبة دليلاً على ذلك، وكان في سيارته ومع زوجته الموقرة. كيف تعامل المرتزقة أفراد القوات الأجنبية معه ومع زوجته حينما طلبوا توقف سيارته عند مدخل تلك القرية العصماء. أهانوه، وطلبوا منه أن يخرج من سيارته، ضربوه بعد أن كالوا لهم من الكلام ما كالوا. فما كان من زوجته إلا أن تنقض عليه لتحميه من أولئك الأوباش الأجانب، فأوسعوها هي الأخرى ضرباً وشتيمة. طبعاً، وبحسب رجالات الأمن وحراس البلد، فإن الشيخ الموقر وزوجته المصونة، هما الذين حاولا الإعتداء على قوات الأمن المسلحة، وما كان من تلك القوات التي تكيل السب والشتائم للداخلين والخارجين من تلك القرية إلا ان يدافعوا عن انفسهم بكل ما أتوا من قوة حفاظاً على الأمن والإستقرار.

لم تكن تلك الحادثة هي الوحيدة تلك الليلة. فمسلسل إهانة أبناء هذا الشعب لم يتوقف. هذه المرة أيضا لطالب علم آخر ومع زوجته أيضاً، تم إيقافه وتعنيفه وتوجيه الكلام السيء له ومعاملته معاملة سيئة لا تليق ببشر، ولاتليق بمواطن، ولا تليق برجل وقور مع زوجته، ولا برجل دين محترم. نعم. نفس المعاملة حدثت لطالب علم دين آخر، أفي ذلك تجني على تلك القوات الأجنبية، أم أن هناك قناعة متولدة عند أولئك بعد ملئت قلبوهم حقداً على أبناء الطوفة الهبيطة. فلا الطفل الصغير ولا الرجل الكبير..لا المرأة ولا الرجل.. لا طالب الجامعة والمدرسة النظامية ولا طالب العلوم الدينية بمأمن من العقاب.

كلهم مذنبون، حتى الطفلة الصغيرة فاطمة الستراوية ذات السنوات التسع، لم تسلم من بطش القوات الأجنبية. كانت تلك البريئة تتصور أنها في بلدها تنعم بالأمن والأمان، ولها أن تلعب وتمرح فيه، حتى مع ضيق العيش، وتعبر عن طفولتها البريئة. كانت ذاهبة لشراء العشاء، تصوروا، هي لحظات حتى تفقد وعيها بسبب كمية الغاز الكيماوي الذي يملء المحيط. تسقط تلك البريئة على الأرض مغشياً عليها، وتبقى أيام، بين الموت والحياة. هو اللطف الإلهي بها وبأهلها ما أعادها للحياة لترجع البسمة على محياها وعلى وجوه أهلها الكرام..

كبرى.. تلك السيدة التي لم تخرج من بيتها أو غرفتها، لم تكن لتسلم من "قنابل السلام" التي أرسلتها القوات الأجنبية فوق البيوت وعلى النوافذ لتجرحها في مواقع مختلفة من جسمها وتحرق وبعض أثاث شقتها. ما ذنب تلك المسكينة البريئة يا رجالات الأمن؟

ونتذكر كيف هجموا على ذلك الشاب مع زوجته الحامل في شهرها التاسع.. وضربوها بعد أن حضنت زوجها لتحميه من ضرب المرتزقة، فما كان منهم إلا أن ضربوها هي الأخرى. وعندما حاول ذلك الشاب أن ينفذ بجلده ويهرب من العذاب.. يضرب بالرصاص المطاطي من أمام السيارة ومن خلفها، بعد أن خرج عليه أفراد القوات الأجنبية من كل حدب وصوب. لقد كان لطف الله عظيما أن زجاج تلك السيارة من النوع المقوى فحمى ذلك الشاب من اصابة في وجهه كما توضح صور السيارة بعد الإصابة..

ونتذكر، كيف هجم المستوردون من صحارى الأردن وسوريا واليمن والبلوشستان ومن بلاد الرافدين على بيوتات أولئك الشباب الأبطال القابعين في السجون.. كيف هتكوا حرمتها.. كيف كسروا الأبواب ودخلوا على أولئك النشطاء وهم نائمون مع أزواجهم تحت جنح الليل وستره. كيف أن تلك الزيجات كن بلباس نومهن، وبلا حجاب.. كيف جروا أولئك الأبطال أمام زوجاتهن وأطفالهن، وأمهاتهن، كما تجر الأضاحي على الأرض.. كيف روعوا أهاليهم وضربوا كبار السن الذين كانوا يتساءلون عن سبب الإعتقال وبهذه الطريقة الهمجية.

ونتذكر تكسير أبواب البيوت والعبث بمحتوياتها.. ونتذكر الهجوم على المصلين في مسجد الصادق والإعتداء عليهم، وضرب المسجد "بالمنجنيق الربل" وتكسير زجاجه ومحتوياته..

ماذا يعني ذلك؟ وماذا بقى لإنسان هذه الأرض؟

إن كل ما حدث من اعتداءات متواصلة ومستندة على تعبئة نفسية من الجهات الأمنية وحماية قانونية ورسمية، لأنه لم يكن يتصرف أولئك الغرباء والمرتزقة بهذه الطريقة مع أبناء البلد لو يكن هناك تفهيم أو فهم متداول بحرية التصرف و"الحلية" لما يصدر منهم من تصرفات تجاه أولئك دون "البشر". فأولئك أصحاب الطوفة الهبيطة ويستطيع الجميع أن يطئهم، ولن يهتهم بهم أحد. بل إن التوجه هو لمحوهم من الوجود.. تشريدهم لأصقاع الأرض.. تفقيرهم.. تجهيلهم.. منعهم من العبادة.. منعم من العيش الكريم.. بل منعم من العيش. ولهذا فلا مشكلة أن يضرب طفل.. أن تسقط إمرأة حامل بطفلها.. أن يضرب رجل كبير في السن.. أن يهان رجل محترم وطالب علم دين أو دنيا..لا يوجد أي مشكلة..فلا يوجد لهذا الشعب الأصيل من يدافع عنه من ينتهك أبسط حقوقه.

"حرمة المؤمن أعظم عند الله تعالى من حرمة الكعبة"

كنت اتصور بأن بعد ما حدث من انتهاكات يومية، أن ينتفض من يحس بالعزة والكرامة من أبناء هذا الشعب.. من هم يملكون التأثير.. من هم متصدون لحماية المكتسبات ودفع الضرر عن هذا الشعب.. أن يدعون لحركة احتجاجية نخبوية وشعبية متواصلة حتى تتوقف كل أنواع الإنتهاكات لأصحاب الطوفة الهبيطة.. بشكل دائم ونهائي، ومعاقبة المسئولين سواء كانوا أمنيين أو من الحكومة أو من البلاط الذين أوعزوا أو شجعوا أو حرضوا أو دعموا مشروع الإستهداف لأصحاب الطوفة الهبيطة.. بل حتى ترسم قواعد اللعبة مرة أخرى على أساس الإحترام المتبادل وأن الأمن للجميع وأن الخير والثروة والكرامة للجميع.. أليس حرمة المؤمن أعظم عند الله تعالى من حرمة الكعبة؟ وهل لم تنتهك حرمة إنسان هذه الأرض، ولم تداس كرامته وتدفن في التراب؟ ألم يتم التعامل مع إنسان هذه الأرض بأقل من بني البشر؟ فماذا يسمى الضرب.. والإهانة والسب والإعتداء الجسدي والجنسي ؟ ..

ولكن.. أكتفينا ببيان.. للأسف. فهل يعذر من يرى في ذلك ذلاً ومهانة لاتطاق؟

بقلم د.عبدالجليل السنكيس

لتكن حربا مفتوحة
من أجل توازن رعب مع الحكومة

لو لم يبادر السيد حسن نصر إلى قبوله بالحرب المفتوحة التي تشنها إسرائيل على العالم العربي لكانت إسرائيل قادرة على إثارة الرعب مجددا و كان بإمكانها أن تسحب علامة النصر التي تحققت في حرب تموز. القاعدة التي كان السيد نصر الله ينطلق منها هي ضرورة إيجاد توازن رعب بينه وبين الخصم في كل المستويات و متى ما تم خرق أصول اللعبة فإنه يجب الرد بقوة لتثبيت توازن جديد يردع الخصم من التمادي و الخروج على الأصول المتفق عليها.
إذا كان السيد نصر الله يفعل ذلك مع عدو ظاهر و مجمع عليه شعبيا و تحقق تلك الاستراتيجية نتائج فعالة و مؤثرة بشكل واضح فغن جر تلك الإستراتيجية إلى ساحات أضيق من ساحة مواجهة دولة استعمارية كإسرائيل، سيكون مخاطرة لكنها مخاطرة محمودة الآثار. الساحات الضيقة التي نتكلم عنها هي مواجهة القوى السياسية المعارضة لأنظمة حكوماتها لا بمعنى تنزيلها إلى مستوى العدو الإسرائيلي، بل بمعنى كونها ساحة صراع يتفقد إلى التوازن و تسمح آلياته المتبعة بتفوق تلك الحكومات دوما على جهات المعارضة و أكثر من ذلك يتم سحق مطالب المعارضة و الدوس عليها، بمباركة من القوى الحليفة و المؤيدة للحكومات.
الأحداث الأخيرة التي حدثت في مجلس النواب البحريني تكاد تقترب من ما نحن بصدده فالحكومة تصر علانية على أنها مستعدة و ماضية في شن حرب طائفية إقصائية من الدرجة الأولى لقوى المعارضة و بالأخص القوى الشيعية منها. فهي تمنع استجواب وزير التأزيم لديها و زعيم التنظيم السري وزير الدولة احمد عطية الله رغم قوة الاستجواب و توافقه مع الأصول القانونية و الدستورية، و تعطي الضوء الأخضر و المباشر و الموافقة عبر وكلاءها في المجلس لاستجواب وزير البلديات (شيعي) . و كانت الحكومة و ممثليها قد رفضت طلبا برلمانيا تقدمت به كتلة الوفاق (شيعية) لفتح ملف التمييز الطائفي في البحرين قبل أقل من شهر و تحت مبررات واهية و سطحية.
الأمور التي تمثل علامات الحرب الطائفية ما من شك أنها تتجاوز أطر جلسات مجلس النواب لتطال كثير من السياسيات المرسومة سلفا في أرواق وزير الديوان الملكي خالد بن أحمد و المفضية إلى إذكاء نار الطائفية و خنق الأصوات المعارضة ولو بطريقة ديمقراطية. الهدف المنشود خلف كل ذلك هو منع قيام أي تعاطف بين الشيعة و السنة و محاولة الإيحاء بأن السنة يكرهون الشيعة و أن الشيعة يضمرون العداء للسنة. في حين أن سياسية التمييز المعمول بها و الدالة على وجود حرب إبادة كما يصح لبعض الحقوقيين الإشارة إليها و التحذير منها لا تستهدف الشيعة فقط و إن كانوا يمثلون حطبها في الفترة الحالية. الحكومة يمكنها أن تستثمر جانب الصمت المنتشر في صفوف أهل السنة كما يمكنها أن تعلب في ملفات الحركات الشيعية و تأليب بعضها على بعض، و من هنا فغن سياسة الحرب المفتوحة تكون مفتوحة على كل جيوب المجتمع و فصائله.
مثل هذه النتيجة قد توحي للبعض خصوصا الأطراف الشيعية بتوخي الحذر من مواجهة تلك الحرب بحرب مثلها خيفة الوقوع في مطب الطائفية. وهو مسلك سليم في عمومه بيد أنه لا يمنع مواجهة الحرب الطائفية التي تشنها الحكومة بحرب طائفية مضادة تتوجه نحو الحكومة لا إلى الفئات السنية.
كتلة الوفاق و جمعيتها مطالبة الآن و تحت هذا التهديد و الرسائل الصريحة أن تعيد كثير من حساباتها المتخمة بالرهان على مواصلة الإصلاح من الداخل و الرمي بثقلها في مجلس النواب. ليس المطلوب منها أن تنسحب فذلك مطلب ما زال جدليا و يصعب تحقيق رؤية متفق عليها بالمعطيات الراهنة، المطلوب منها أن تعيد بناء تحالفاتها الخارجية و أن تقدم تنازلات لجدول الحوار لتعيد بذلك لحمتها مع حلفائها و المؤيدين لكثير من تطلعاتها.
لقد باتت الساحة تتطلب إقامة توازن رعب حقيقي يلج الحكومة عن متابعة خطواتها المتسارعة نحو الاصطدام الطائفي و بات من الواضح أن مواجهة هذه الحرب يتطلب حربا صارمة تقودها الفئات السياسية مجتمعة.
إني لا اعتقد أن هناك صعوبة في إعلان حرب على الحكومة لمواجهة حربها ضد أبناء شعبها و لو بالتظاهر أمام مجلس النواب في الجلسة القادمة .

بقلم : عباس المرشد

البحرين: رجل عسكري يهدد بإستهداف المواطنين خلال حديثه تحت قبة البرلمان وأضرار خطيرة لغاز "مسيل الدموع"

صرح مدير إدارة المحاكم العسكرية الرائد حمود سعد – نشرته الصحف المحلية – خلال حديثه تحت قبة البرلمان ، بأن قوات مكافحة الشغب "إذا تم حذف الفقرة (د) من المادة (1) من المشروع، سنضطر لاستخدام أسلحة أكثر(فتكاً وقسوة) ضد الذين يقومون بأعمال الشغب، وقد يؤدي ذلك إلى حالات وفاة" ، و ذلك خلال مناقشة البرلمان " مشروع قانون بشأن حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية"(1).
ان جمعية شباب البحرين لحقوق الإنسان تستغرب من تصريح احد المسئولين في وزارة الداخلية بخصوص استعمال الاسلحة الكيميائية في قمع المتظاهرين و ان وزارة الداخلية سوف تستخدم اقسى الاسلحة ضد المواطنين .
ان وزارة الداخلية البحرينية قد استخدمت " غاز مسيل الدموع " بكثافة في المناطق و القرى المزدحمة بالسكان و تشير التقارير بأن العديد من المواطنين قد اصيبوا بأختناق و صعوبة في التنفس.
و تشير المعلومات التي حصلت عليها جمعية شباب البحرين لحقوق الإنسان من بعض الاطباء و من بعض التقارير الصادرة من " معهد البحوث الطبية للدفاع الكيمياوي" بخصوص المواد الكيميائية ، بأن "غاز مسيل الدموع " يحتوي على عدة انواع ، و هي :

1. الاقل تأثير على الإنسان " غاز . " C.N
2. متوسط التأثير على الإنسان " غاز ." C.S
3. الاقوى تأثيرا على الإنسان "غاز ." D.M

وان هذه الغازات المستخدمة قد تسبب الى الإنسان اضرار عديدة، ومنها :

1. ارتفاع ضغط الدم و صعوبة في التنفس.
2. التعرض للعامل ينتج إحساساً بالحرقان الملتحمي conjunctival والقرني corneal، المحتمل أن تنغرز ذرة منها أو كتلة في القرنية أو الملتحمة مسببة ضررا للأنسجة في العيون.
3. مرضى الربو : asthmaيسبب لهم آلالام شديدة و عدم القدرة على التنفس قد تؤدي الى الوفاة في بعض الحالات.
4. الاصابة بالحُمامى : erythematicقد يؤدي الاصابة بالغاز " مسيل الدموع " مع عوامل الحرارة و الرطوبة الى حروق من الدرجة الثانية على الجلد.
5. احتمال حدوث تهوّع أو تقيؤ إذا كان تركيز "غاز مسيل الدموع" مرتفعا، أو طالت فترة التعرض، أو كان الفرد حسّاساً.

و أكد الاطباء المختصين الى جمعية شباب البحرين لحقوق الإنسان بان استخدام " غاز مسيل الدموع" قد يؤدي الى تضرر البيئة بشكل كبير و بعض الاحيان الى وفاة بعض انواع الحيوانات بسبب " ألتهاب في القصبة الهوائية ".
ان جمعية شباب البحرين لحقوق الإنسان تطالب بـ :

1. بمحاسبة رجال الامن الذين يصرحون علناً بأستهداف المواطنين بأستخدام أسلحة كيميائية ، و تقديم رجال الامن المخالفين " لمدونة قواعد سلوك الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين" الى المحاكم و تسريحهم من الخدمة العسكرية.
2. الكشف عن نوع " غاز مسيل الدموع" المستخدم اتجاه المتظاهرين منذ عام 1999م لغاية هذه اللحظة .
3. فتح تحقيق عاجل و مستقل في مزاعم وفاة العديد من المواطنين بسبب أستخدام "غاز مسيل الدموع" بكثافة عالية في المناطق و القرى المزدحمة بالسكان .
4. إلغاء استخدام اي نوع من انواع " الاسلحة الكيميائية " اتجاه المتظاهرين و حتى في حالات الشغب .

1- راجع صحيفة الوقت – العدد 723 الصادر في الاربعاء 13 فبراير 2008

جمعية شباب البحرين لحقوق الإنسان
www.byshr.org

بعض ضحايا فرق الموت الخليفية في قمعها للمواطنين العزل

1. نقلت سيارة الإسعاف التابعة لمجمع السلمانية الطبي سيدة بحرينية وزوجها بعد تعرضهما للضرب من قبل قوات مكافحة الشعب مساء أمس بالقرب من دوار قرية أبو صيبع إلى قسم الحوادث والطوارئ بالمجمع.

وتشير التفاصيل كما أوردها الزوج إلى أنهما كانا قادمين من جهة الرفاع متوجهين إلى منزلهما في شارع البديع وتفاجآ بعدد من أفراد قوات مكافحة الشغب يهجمون على السيارة ويلقون عليهما مسيلات الدموع والرصاص المطاطي، ما أدى إلى تحطم الزجاج الأمامي والخلفي للسيارة.

وقال: "زوجتي حاليا في الشهر التاسع ونحن ننتظر مولودنا وبعد تعرضها لضربة في الظهر شعرت بآلام وأغمي عليها في الحال واتصلنا بسيارة الإسعاف التي نقلتها إلى السلمانية وهي الآن ترقد في غرفة الولادة."
وذكر الزوج أن حال الجنين مستقرة إلا أن زوجته تعاني من آلام في الظهر إضافة إلى الصدمة التي تعرضت لها جراء هجوم قوات مكافحة الشغب، واستغرب الزوج تصرف رجال الأمن غير المبرر، نافياً أن يكون على علم بما كان يجري بالقرب من قرية أبوصيبع، وأشار إلى أنه سيتقدم ببلاغ إلى مركز شرطة البديع.

2. أدخلت قوات الشغب الطفلة فاطمة في غيبوبة إثر استنشاقها الغاز المسيل للدموع وسقوطها أرضاً بسبب كثافة الغاز الذي أطلق على مسيرة غير مرخصة بجزيرة سترة يوم الجمعة الماضي.
والحكاية بدأت عندما همّت فاطمة في الساعة السابعة مساء بالخروج مع خالتها لشراء العشاء من الكافيتيريا القريبة من منزلها... وكانت تحس بحرقة في عينيها بسبب مسيلات الدموع التي ألقيت بغزارة من قوات الشغب، ولم يكن الأهل يظنون بأنّ هناك خطورة على خروج فاطمة طالما أنّ المسيرة كانت في منطقة بعيدة عن المنزل.
فاطمة وخالتها كانتا تتسابقان إلى الكافتيريا، وعندما اقتربتا أحست فاطمة بدوار بسبب مسيلات الدموع التي ملأت المكان بعد اقتراب قوات مكافحة الشغب من المنطقة القريبة من الكافتيريا، وسرعان ما سقطت على الأرض من دون حراك! حاولت خالتها إسعافها ولكنها غابت عن الوعي تماما وأصبحت كالجثة الهامدة فما كان من خالتها إلا أنْ جرت مسرعة إلى منزل فاطمة الذي لا يبعد سوى دقيقتين أو أقل وأبلغت والد فاطمة (حسن) بالقضية فهرع إلى موقع الحادثة.
وصل والد الطفلة حسن إلى فاطمة وكانت عيناه لا تصدقان ما حدث، فقبل دقائق كانت فاطمة تلهو وتلعب وتتحدث وتترقب خروجها لشراء العشاء، وها هي الآنَ كالجثة التي لا تتحرك... حرّكها وناداها باسمها مراراً ولكنها لم تكن تسمع وتعي ما يجري حولها! ومن دون تأخير، أخذها والدها إلى مركز سترة الصحي وعندما وصلوا أخبره الممرضون بأنّ قلب الطفلة توقف، وبعد إجراء الإسعافات عاد نفسها ولكن وضعها الصحي لم يتحسن إذ بقيت فاقدة للوعي تماما.

فاطمة غائبة عن الوعي وتنتظر معاملة المسئولين

3. أحمد عقيل الجمري (15 عاماً)

في الصف الثالث الأعدادي تم إعتقالهُ من قريتهُ مروزان "السنابس" بعد خروجهُ من المسجد متوجهاً إلى صديقه ليتفاجأ بأعداد كبيرة من القوات الهمجية تنهال عليهُ بالضرب بالركل بالأحذية والهروات والأسلحة وجره حتى إغميه عليه من شدة الضرب الذي ناله من القوات الاجنبية الخليفية.
هناك مخاوف على صحتهُ من التدهور جراء التعذيب الوحشي وهناك رضوض وكدمات في جميع أنحاء جسمهُ وشرخ في رأسهُ.

4. أفصح عدد من رجال الدين عن تعرُّضهم للإهانات على أيدي أفراد قوات مكافحة الشغب وتوجيه السبّ والشتم لهم، فيما شكا أحدهم من تعرُّضه وزوجته للضرّب المبرح، فقد أكد رجل الدين الشيخ عبدالأمير الحوري حادث تعرضه وزوجته للاعتداء بالضرب على جسميهما من قبل قوات مكافحة الشغب وتوجيه السباب والشتائم لهما، بالإضافة إلى الألفاظ والعبارات الخادشة للحياء والشرف والاعتبار، مطالباً المسئولين في وزارة الداخلية التحقيق في الواقعة التي تعرّض لها وزوجته أمام المارة في الشارع العام، وذلك من دون أي سببٍ يذكر، وتقديم الجناة إلى القضاء
وعلى الصعيد ذاته، أفاد نائب الأمين العام لجمعية الوفاق الوطني الإسلامية الشيخ حسين الديهي إضافة إلى رجل الدين الشيخ ميثم سلمان أنه تم إيقافهما في الليلة ذاتها من قبل قوات مكافحة الشغب ورجال الأمن المدنيين الذين عاملوهم معاملة سيئة للغاية، مستفسرين منهم عن وجهاتهم

تقرير المفوّض السامي لحقوق الإنسان عن البحرين الذي سيعرض في جنيف

سلّم المفوّض السامي لحقوق الإنسان الاسبوع الماضي التقرير الموازي الذي سيُعرض على مجلس حقوق الإنسان التابع لهيئة الأمم المتحدة في 7 أبريل/نيسان المقبل بشأن أوضاع حقوق الإنسان في البحرين، واعتمدت مفوّضية الأمم المتحدة على تقارير تسلّمتها من المنظمات الحقوقية الدولية والمحلية، كما استعرض التقرير الموازي توصيات صدرت من لجان تابعة للأمم المتحدة بشأن أوضاع حقوق الإنسان في البحرين والتي صدرت خلال الأعوام الماضية ولم يتم تنفيذها لحد الآن.

وبحسب الإجراءات الجديدة للأمم المتحدة فإنّ الحكومة يسمح لها أنْ تقدم تقريراً من 20 صفحة، كما يفسح المجال لتقرير موازٍ من 10 صفحات يعده مكتب المفوّض السامي اعتماداً على ما استلمه من تقارير من المنظمات غير الحكومية سلمت في نوفمبر / تشرين الثاني الماضي. وسيُعرض التقريران (الحكومي والموازي) أمام مجلس حقوق الإنسان في جنيف وسيُناقش التقريران وسيصدر المجلس توصياته بشأنهما في 7 أبريل المقبل.

يُشار إلى أنّ البحرين ستكون أوّل دولة ستتعرض للمحاسبة الدورية الجديدة، وذلك بعد تغيير إجراءات الأمم المتحدة العام الماضي. وعلى رغم أنّ مجلس حقوق الإنسان يضم في عضويته ممثلي الحكومات، فإن المنظمات غير الحكومية لها الحق ان تحضر، واعترافاً بدورها، فان المفوض السامي للأمم المتحدة يلخص ماورد من تلك المنظمات ويعد تقريراً موازياً، ويقرأه (أو يقرأه أحد ممثليه) أمام سفراء وممثلي جميع الحكومات المشاركة في مجلس حقوق الإنسان، وهو ما يُعتبر الأوّل من نوعه في تاريخ الأمم المتحدة. فحتى لو وقفت الحكومات لصالح بعضها بعضاً فإن عليها جميعاً أنْ تستمع الى، وتتداول التقرير الموازي للتقرير الحكومي.

ويذكر ان المفوّض السامي لحقوق الإنسان هو أعلى وظيفة في الأمم المتحدة تتعلّق بحقوق الإنسان، وهذا المنصب يتبع مباشرة الأمين العام للأمم المتحدة.

يتكون التقرير الموازي عن البحرين من 46 نقطة، ولخص المفوض السامي تقريره عن البحرين كما يلي:

1. في 11 نوفمبر/ تشرين الثاني 2007 أعلن مجلس الوزراء البحريني نيته تأسيس هيئة وطنية لحقوق الإنسان، ولكن لحد الآن لم يتم تعيين أحد بحسب ما أعلنت ذلك الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان ومركز البحرين لحقوق الإنسان والجمعية البحرينية لحقوق الإنسان في مداخلتهم المشتركة التي سلموها للمفوضية. وطالبت هذه الجمعيات الحكومة البحرينية استخدام مبادئ باريس والتشاور مع منظمات المجتمع المدني بشأن تشكيل الهيئة الوطنية وذلك التزاماً بتوصيات لجنة مكافحة التمييز العنصري ولجنة مناهضة التعذيب (وهما آليتان من آليات الأمم المتحدة) واللتان أصدرتا توصياتهما لحكومة البحرين في العام 2005.

2. إن البحرين مازالت من دون قانون للأحوال الشخصية لتنظيم الزواج والطلاق وحضانة الأطفال والميراث كما جاء في تقرير هيومن رايتس ووتش الذي تسلمته المفوضية. والقضاة في المحاكم الشرعية لا يمتلكون الكفاءة أو التدريب بالمستوى الذي يؤهلهم إلى إصدار أحكام عادلة، وإنما يستخدمون آراءهم الشخصية التي تتغير بين فترة وأخرى، وقد تسلمت المفوضية تقارير من المركز الآسيوي لحقوق الإنسان والفيدرالية الدولية للحقوق ومركز البحرين لحقوق الإنسان والجمعية البحرينية لحقوق الإنسان وهيومن رايتس ووتش، وطالب هؤلاء بضرورة إصدار قانون ينظم هذا المجال ويمنع التمييز والمخالفات.

3. تسلمت المفوضية تقريراً من المركز الآسيوي لحقوق الإنسان قال فيه المركز إن المادة 5/ ب من دستور البحرين للعام 2002 تعطي الحقوق بالتساوي للمرأة والرجل في المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، ولكن تعاني المرأة من تمييز في الحياة العامة وفي التوظيف، وتحصل النساء على رواتب أقل من الرجال في البحرين، إذ يتسلم الرجال في القطاع الحكومي ما معدله 63 ديناراً شهرياً أكثر من النساء ، وفي القطاع الخاص يتسلم الرجال 147 ديناراً شهرياً أكثر من النساء. كما قال المركز الآسيوي لحقوق الإنسان إن العمال المهاجرين ولاسيما خادمات المنازل يتعرضن لمعاملات سيئة، وتُفرض عليهم جميعاً شروط قاسية من دون تعويضات، بالإضافة إلى الإمساك بجوازات سفرهم وفرض قيود على تحركاتهم وعدم دفع رواتبهم بصورة مستمرة، وأحياناً تعريضهم للضرب والاعتداء الجنسي.

4. تسلمت المفوضية من الهيئة الإسلامية لحقوق الإنسان مذكرة تقول إن قانون الجنسية البحريني للعام 1963 يميّز ضد المرأة البحرينية المتزوجة من أجنبي، وهذا يتعارض مع المادة (9) من اتفاق منع التمييز ضد المرأة الذي اعتمدته البحرين.

5. على رغم إصرار مؤسسات المجتمع المدني وبعض النواب على إصدار قانون يمنع التمييز بين المواطنين، فإن البرلمان البحريني فشل لحد الآن في إصدار مثل هذا القانون، بحسب ما قالته مداخلات الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان ومركز البحرين لحقوق الإنسان والجمعية البحرينية لحقوق الإنسان. ومازالت الحكومة تمارس تمييزاً ممنهجاً على أساس طائفي وسياسي وهناك تمييز واضح ضد الشيعة في إدارة الحكومة. ويمثل الشيعة 18 في المئة من وظائف الدولة العليا فقط، على رغم أنهم يمثلون ثلثي السكان. وتسلمت المفوضية من منظمة انترفايث تقريراً تقول فيه إن الشيعة في البحرين ممنوعون من التوظيف في وزارات الداخلية والدفاع، وأنه يميز ضدهم في جميع الوزارات. كما تسلمت المفوضية تقريراً من المركز الآسيوي لحقوق الإنسان قال فيه إن التمييز الطائفي يمارس في جميع الوزارات والدوائر المهمة والاستراتيجية، وهذا يتعارض مع التوصيات التي أصدرتها لجنة منع التمييز العنصري بشأن البحرين في العام 2005.

6. تسلمت المفوضية تقريراً من المركز الآسيوي لحقوق الإنسان قال فيه إن الشيعة يميز ضدهم حتى في القطاع الخاص ولا يحصلون إلا على الوظائف الدنيا أو ذات الدفع القليل، كما أن الأحياء الشيعية تعاني من سوء الخدمات في كل المجالات التعليمية والصحية والبلدية، ويمكن رؤية ذلك بوضوح في كل مناطق البحرين. وقال المركز أيضاً إن المدارس البحرينية تمنع تدريس المذهب الجعفري ضمن مناهج التربية. وقال المركز في مداخلته إن منهج التربية والتعليم يعرض صورة سلبية للشيعة في بعض الأحيان، بل إن هناك كتابات تقول إنهم كفار. وتسلمت المفوضية تقارير تقول إن الشيعة يميز ضدهم في توزيع الأراضي وفي الحصول على الإنفاق من الدولة ولا يحصلون على رخصة لبناء مساجدهم ودور عبادة في بعض المناطق، كما أن إجراءات التمييز القاسية ضد الشيعة تضطر بعضهم للهجرة خارج البحرين بحثاً عن عمل.

7. قالت منظمة العفو الدولية في مداخلتها التي تسلمتها المفوضية إنها تشعر بالقلق من إعادة العمل بحكم الإعدام في البحرين، بعد أن كان غير معمول به لأكثر من عشر سنوات. وبحسب منظمة العفو الدولية وهيومن رايتس ووتش فإن ملك البحرين وقع على حكم الإعدام بحق 3 أجانب أدانتهم المحاكم بتهمة القتل، وأن هؤلاء تم إعدامهم في ديسمبر/ كانون الأول 2006، كما أصدرت المحاكم حكمين للإعدام خلال العام 2007.

8. قالت هيومن رايتس ووتش إن الحكومة البحرينية أصدرت قوانين أكثرت من إمكان إصدار عقوبة الإعدام كما هو الحال مع قانون مكافحة الإرهاب في العام 2006 وقانون مكافحة المخدرات الصادر في أغسطس/آب 2007، إذ تضمنت مواد هذين القانونين أحكاماً تعطي الحق في إصدار حكم الإعدام.

9. أوصت هيومن رايتس ووتش في مداخلتها بأن على البحرين إذا كانت ستعيد العمل بحكم الإعدام أنه من الأفضل أن تزيل الحكم بالإعدام في القانونين المشار إليهما في النقطة السابقة. هذا في الوقت الذي تؤمن منظمة العفو الدولية بأن حكم الإعدام يجب أن يزال من جميع القوانين.

10. عبّرت منظمة العفو الدولية عن قلقها من عدم نص التشريعات البحرينية صراحة على منع استخدام التعذيب، وهو ما يعني أن تعريف التعذيب وأساليب الإهانة غير واضحة، كما عبّرت المنظمة عن قلقها بشأن قانون 56 للعام 2002 الذي يعطي عفواً شاملاً للمعذبين، وطالبت منظمة هيومن رايتس ووتش الحكومة البحرينية بأن تعلن عن أن قانون 56 للعام 2002 لا يشمل الجرائم الخطيرة المتعلقة بالتعذيب لأن مثل هذه الجرائم غير قابلة للعفو (التعذيب)، وأيضاً أوصت منظمة العفو الدولية الحكومة البحرينية بأن تعدل تشريعاتها بحيث تمنع بشكل واضح وصريح استخدام كل أنواع التعذيب

التتمة صفحة 7

التعذيب والقمع لن يكسرا إرادة شعب البحرين وإصراره على الاحتفاظ باصالته

منذ فتحت عيناها بعد غيبوبة أربعة أيام، أول ما تذكرته فاطمة، ذات السنين التسع، هو الغاز الكيماوي الذي استعملته القوات الأجنبية التي جلبتها العائلة الخليفية ومنحتها الجنسية والتسهيلات على حساب المواطن، واستعملتهم لقمع المواطنين العزل، كما حدث في مسيرة سترة الأخيرة المطالبة بالإفراج عن النشطاء ومعتقلي أحتجاجات عيد الشهداء في ديسمبر الماضي. في يوم الجمعة الماضية، استعمل جهاز أمن العائلة الخليفية المكون من الأجانب العقاب الجماعي الذي لم يسلم منه الأطفال- أمثال فاطمة التي كانت خارجة مع خالتها لشراء العشاء فكان نصيبها أن تتنفس الغاز الكيماوي ويغمي عليها في الحال وتسقط على رأسه.

ولم يسلم منه الشباب الذين تواجدوا في الشارع العام، فقد أعتقل الشابان حسين علي عاشور (17 سنة) وحسين عبدعلي النكال (17سنة)، وقبلها باسبوع اعتقل الشاب محمد علي مرهون(18سنة) وهو طالب في الثانوية ويعاني بشكل حاد من تكسر الدم المنجلي- السكلر. ولم يسلم من الغازات الكيماوية والقمع كبار السن أيضاً الذين كانوا متواجدين في مقبرة سترة لمواراة جثمان الأستاذ حسن المتوج، وهو نائب برلماني سابق يمثل سترة- وتقديم العزاء لعائلته. وحسن المتوج، رحمه الله، هو صاحب القصيدة التي جاء فيها:أين النخيل وأين نخل يجتنى قد قطعت واستبدلت ببناءولو انه للشعب لانتفعوا به لكنه يا قوم للغرباء وقبلها بأيام وتحديداً يوم الأربعاء 27 فبراير الماضي، ذكرت السيدة كبرى السيد عدنان- وهي أمرأة متزوجة تقطن في الطابق الثاني من منزل بمنطقة مروزان بالقرب من قرية السنابس- كيف أن قنبلة صوتية مصاحبة للرصاص المطاطي المزدوج، أطلقتها قوات الأمن الأجنبية لتفريق مسيرة سلمية قد اخترقت النافذة الزجاجية لغرفة نومها متسببة في إصابات في وجهها وبعض أجزاء من جسمها، وأدت لاشتعال النار في الستارة وكذلك في غطاء السرير، مما اضطر زوجها الى أخذها لقسم الطوارئ بمستشفي السلمانية.

وفي ذلك اليوم نفسه، أصيب علي الشمطوط- وهو حارس مدرسة السنابس الإبتدائية للبنات في رجله برصاص مطاطي مرتد بعد أن أطلقته القوات المرتزقة بغزارة على منطقة السنابس بعد أن حل الظلام ولم يكن أحد متواجدا في المدرسة غيره، مختبئاً في مكان يحميه من الغاز الكيماوي الذي تستعمله تلك القوات. ولم يسلم رياض درويش في ذلك اليوم أيضا، من قمع وتعنت القوات الخليفية الأجنبية، فقد تدحرجت بالقرب منه قنبلة صوتية مصاحبة لرصاص مطاطي مزدوج، كانت تطلق بشكل عشوائي وفي كل مكان. كان يعتقد أنه بأنها قنينة غاز كيماوي، وهم أن يرميها بعيداً لحماية زوجته التي كانت بجواره، فلم يسعه ذلك حيث انفجرت بشكل مباغت وهي في يده، مما تسبب في إحداث تمزقات وتطلب علاجه الإسراع بعملية جراحية لإنقاذ يده. ولم يكف ذلك، فقد منع جهاز القمع الخليفي أهله من زيارته والإطمئنان عليه، ووضعوه تحت الرقابة في المستشفى، وهناك خوف من أن توجه له تهم بدلا من الإعتراف بوحشية الجهاز الأمني ومحاكمة المتسببين فيما حدث لرياض وغيره من المواطنين.

هكذا تتعامل العائلة الخليفية الغازية مع أبناء الشعب: من أطفال ونساء وكبار في السن وشباب، بوحشية وقمع تعبر عن عدم انتماء هذه العائلة للبحرين، والإصرار على فرض لغة الغزو والغاب مع أبنائها. وهكذا لم نستغرب من بعض النزر من قصص التعذيب التي رواها المعتقلون النشطاء أمام القاضي الخليفي في الجلسة الأولى لمحاكمتهم بسبب أنشطتهم بتاريخ 24 فبراير الماضي. لو أتيحت لهم الفرصة، لملأوا الكتب بأشكال التعذيب الجسدي والنفسي التي تعرضوا لها خلال اعتقالهم بمركز التعذيب في التحقيقات الجنائية بالعدلية والتي تجاوزت الشهرين، قبل أن ينقلوا الى سجن الحوض الجاف. وقد أكد تعرضهم للتعذيب الشديد رفض النيابة العامة طلب جمعية البحرين لحقوق الإنسان اصطحاب أطباء معهم لزيارة المعتقلين، وأيضا إصرار المحكمة على رفض تكوين لجنة طبية محايدة، برغم الموافقة المبدئية لطلب المحامين في الجلسة المذكورة، بعد أن تحدث النشطاء المعتقلون عن تعرضهم للتعذيب الجسدي والنفسي والتحرش والأعتداء الجنسي.

تجدر الإشارة، الى انه تم اخذ عينة دم من المعتقلين بعد جلسة المحاكمة الأولى، ولكن لحد الآن، بحسب ما ذكره المعتقلون لأهاليهم، لم يتم فحصهم من قبل أية لجنة طبية كما وعد القاضي الخليفي. لهذا، لم يكن غريباً ما جاء في التقرير الحقوقي لمنظمات المجتمع المدني الذي أعدته مفوضية حقوق الأنسان في جنيف استناداً على تقارير منظمات دولية معروفة منها هيومان رايتس وواتش، العفو الدولية، انترفيث الدولية، صحافيون بلا حدود، الفيدرالية الدولية، فرونت لاين، والهيئة الاسلامية لحقوق الانسان. وقد قامت المفوضية بتلخيص تقارير تلك المنظمات، إضافة لتقارير المنظمات الوطنية ومنها حركة الحريات والديمقراطية "حق" واللجنة الوطنية للشهداء وضحايا التعذيب، إضافة لمركز البحرين لحقوق الإنسان والجمعية البحرينية لحقوق الإنسان اللتان اصدرتا تقريرا مشتركا باسم الفيدرالية الدولية. ولقد كان التقرير الملخص في عشر صفحات، مليئا بالإنتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان البحريني على مستوى التمييز ضد المواطنين، وحرمانهم من حقهم الطبيعي في التعليم وممارسة شعائرهم وتسنمهم المناصب الإدارية حسب أدائهم وليس حسب ولائهم، وكذلك حقهم في المشاركة السياسية والإنتفاع بثروات البلاد، وممارسة جميع أنواع حرية التعبير والإجتماع والتجمع. وقد ذكر التقرير خلو البحرين من القضاء المستقل مؤكدا عدم قدرة المجالس الموجودة على التشريع، وعدم قدرة البحراني على ممارسة حقه السياسي، إضافة لتعرض شعب البحرين لمشروع تغيير التركيبة السكانية كما جاء في تقرير البندر. وقد بدأت الأصوات تعلو لمواجهة مشروع التخريب السكاني الذي يقوده الشيخ حمد لإبادة شعب البحرين الأصلي (شيعة وسنة) من خلال جلب الآلاف، من المرتزقة والهاربين من الأجهزة الأمنية التابعة للدكتاتور العراقي السابق صدام حسين، ومنحهم الجنسية البحرينية وتقديمهم على المواطنين في الخدمات السكانية والوظائف، بل واستعمالهم في مواجهة أبناء الشعب الذين يعبرون عن احتجاجاتهم بشكل سلمي. ولهذا، فلابد من إحياء المقاومة المدنية والشعبية لمشروع الشيخ حمد التخريبي، وعدم الإنشغال بقضايا أقل خطرا. لم يكن البعد الإقتصادي والتضييق على المواطنين ومن ثم محاولة التصدق عليهم بالفتات، إلا محاولات إشغال بقضايا أقل خطرا على كيان وهوية شعب البحرين من مشروع تغيير التركيبة السكانية التخريبي.

اننا تدعو القيادات الشعبية والمؤسسات المجتمعية وجميع أفراد الشعب للتصدي لمشروع الشيخ حمد التخريبي بكل ما لديهم من قوة، وذلك بتفعيل برنامج رفض شعبي لأي نوع من أنواع التطبيع مع المستوطنين على جميع المستويات الاقتصادية والمعاملات التجارية، والإجتماعية عبر مقاطعة شاملة وعدم الدخول معهم في أي نوع من توطيد للعلاقات المجتمعية خصوصاً في المناطق المختلطة والملاصقة لمستوطناتهم، والثقافية عبر إحياء التراث والتاريخ والعادات البحرانية ورفض أية ممارسات مجتمعية خارج تلك الثقافة والتراث الأصيل.إن الحفاظ على هوية شعب البحرين الأصيل وتاريخه أمانة في أعناق القيادات الشعبية والمؤسسات المتصدية، ولا يمكن التهاون مع من يتخلى عن هذه الأمانة بأية صورة كانت.

تقرير حقوق الإنسان لوزارة الخارجية الأميركية عن البحرين

أصدرت (في 11 مارس / آذار 2008) وزارة الخارجية الأميركية تقريرها السنوي عن أوضاع حقوق الإنسان في مختلف دول العالم في العام 2007، وجاء في التقرير الخاص عن البحرين مايلي:

* إنّ نظام الحكم في البحرين ملكي، وجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة هو رئيس الدولة ، وجميع فروع الحكومة، والملك يعيّن مجلس الوزراء، نصفهم من أعضاء الأسرة الحاكمة. وأعاد دستور العام 2002 الهيئة التشريعية، واحدة منتخبة،(مجلس النواب)، وأخرى معينة (مجلس الشورى)، وجميع الجمعيات السياسية شاركت في انتخابات نوفمبر / تشرين الثاني 2006 (الانتخابات البلدية والبرلمانية). كما وتم تدريب مراقبين محليين وهؤلاء لم يشيروا الى مشكلات كبيرة خلال الانتخابات، رغم أنه كانت هناك إدعاءات بانّ الحكومة تلاعبت في مراكز التصويت العامّة وهناك حديث عن تلاعب في تقسيم الدوائر الانتخابية .

- المواطنون في البحرين ليس لهم الحق في تغيير حكومتهم، الحكومة تفرض قيوداً على الحريات المدنية، بما في ذلك حرية الصحافة، والتعبير، والتجمع، وتكوين الجمعيات، وبعض الممارسات الدينية. ورغم أن المواطنين لم يتمكنوا من تشكيل الأحزاب السياسية ،إلا أن قانون الجمعيات السياسية أذن لمرشحين تابعين لهذه الجمعيات في المشاركة في الانتخابات على أساس انتمائهم للجمعيات، والجهاز القضائي يفتقر إلى الاستقلال، والفساد الإداري يمثل مشكلة قائمة. كما أن العنف المنزلي ضد النساء والأطفال أمر شائع، بالإضافة إلى استمرار التمييز على أساس الجنس، الدين ، الطائفة، والعرق. ولاتزال هناك مشكلات بالنسبة الى موضوع الاتجار فى الأشخاص بالإضافة الى القيود المفروضة على حقوق العمّال المهاجرين. ويُعاني المواطنون الشيعة، وهم يمثلون غالبية المواطنين، من التمييز بصورة روتينية.

- لم ترد أي تقارير تشير إلى أنّ الحكومة ارتكبت أعمال القتل ذات الدوافع السياسية. ولكن ، في 17 ديسمبر / كانون الأوّل 2007 ، وتوفي شخص يبلغ من العمر 31 عاما رجل يُدعى ، علي جاسم ، بعد أن شارك فى احتجاج سياسي وذلك حين اشتبكت قوات الأمن مع نشطاء من الشيعة. ورغم أن التشريح الرسمي أفاد أن المتوفى مات من »أمراض القلب والأوعيه الدموية والجهاز التنفسي «فإن مراقبي حقوق الإنسان المحليين قالوا: إن وفاته ترتبط باستنشاق الغاز المسيل للدموع أثناء تفريق المتظاهرين.

- يحظر دستور مملكة البحرين التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللانسانية ، أو المهينة؛ ومع ذلك، كانت هناك تقارير خلال العام 2007 بأنّ قوات الامن استخدمت فيها أساليب التعذيب. ووفقاً لمنظمة هيومن رايتس ووتش، في 1 يونيو/ حزيران فإنّ قوات الأمن استخدمت الضرب المبرح على أشخاص بعد القبض عليهم في 21 مايو / آيار 2007.

- قامت قوات الأمن بتفريق تجمع بالقرب من منزل الناشط السياسي حسن مشيمع في مايو/ آيار، واصيب شخصان تم اعتقالهما ونقلهما الى المستشفى العسكري. و رفضت وزارة الداخلية تزويد أيّ معلومات حول أسر اصاباتهم. وفي 29 مايو / آيار نشرت صحيفة »الوسط «صورا توضح التورم والكدمات، وأصيب أحدهما بكسر في فكه. واطلق سراح الرجلين في اعقاب اجتماع بين وزير الداخلية والأمين العام لجمعية الوفاق الشيخ علي سلمان في يونيو/حزيران 2007. ولم يكن هناك تحقيق في الانتهاكات المزعومة.

- في أعقاب الاحتجاجات التى وقعت فى 18 و 20 ديسمبر / كانون الأوّل ، اعتقلت قوات الأمن عشرات من المحتجين واحتجزتهم في سجن التحقيقات في العدلية. وتحدثت مصادر عن تعرّض بعض المعتقلين للتعذيب وسوء المعاملة من قبل المستجوبين، وبعضهم قال إنه تعرض لتحرش جنسي.

- مراكز الاعتقال والسجون مستوفية بشكل عام للمعايير الدولية. وخلافاً لما كان عليه الوضع في السنوات السابقة ، فإنّ الحكومة لم تسمح بأي زيارات لمراقبين دوليين. وفي اغسطس /آب 2006 سمحت الحكومة للمجلس الاعلى للمرأة (منظمة شبه حكومية) بزيارة لسجن النساء بمدينه عيسى، ولم يصدر أيّ تقرير بعد الزيارة. في العام 2005 ، قام فريق من الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان بزيارتين الى سجن جو (للرجال)، وأجرى مقابلات مع 56 من الموظفين والنزلاء. ووردت أنباء عن انّ بعض النزلاء اشتكوا من سوء المعاملة أثناء الاحتجاز..

- إن اللجنة الدولية للصليب الأحمر لم تزر البحرين خلال العام الماضي؛ لانها لم تطلب زيارة السجون. وكانت الزيارات تتم قبل العام 2000.

تقرير المفوض السامي

التتمة من ص 5

والإهانة وأن تعدل قانون 56 للعام 2002 لكي ترفع الحماية عن الذين مارسوا التعذيب. وقالت منظمة العفو الدولية إنه لا يوجد في البحرين حالياً قانون لتعويض ضحايا التعذيب واقترحت تشريع مثل هذا القانون في البحرين.

11. قال المركز الآسيوي لحقوق الإنسان إن قوات الأمن تواصل استخدام وسائل التعذيب، وقال المركز إن قوات الأمن تستخدم القوة المفرطة في حالات لا تستدعي حفظ الأمن والنظام، وقال المركز إن لديه حالات من الضحايا الذين تعرضوا للضرب من قبل قوات مكافحة الشغب وبعضهم أصيب بالرصاص المطاطي عن مسافات قريبة بعضها تبلغ 3 أمتار على رغم أن هؤلاء يمكن اعتقالهم بدلاً من إطلاق الرصاص المطاطي عليهم. وطالبت المنظمات الأهلية بأن تنفذ البحرين التوصيات التي صدرت عن لجنة منظمة التعذيب الصادرة عن البحرين في العام 2005.

12. قال المركز الآسيوي لحقوق الإنسان إن السلطات البحرينية استمرت في ممارسة الاعتقالات العشوائية مخالفة بذلك المادة 19/ أ من دستور البحرين، ورصد المركز حالات طلاب صغار تم اعتقالهم عشوائياً في الفترة الأخيرة. وقالت هيومن رايتس ووتش إن البحرين يتوجب عليها أن تعتمد توصيات مقرر الأمم المتحدة الخاص بحقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب، وأن تعدل قانون مكافحة الإرهاب الصادر في 2006 بحسب توصيات مقرر الأمم المتحدة، ولاسيما فيما يتعلق باحتجاز المتهمين من دون تهمة أو من دون مراجعة قضائية، وأن تراجع مواد قانون مكافحة الإرهاب وما يتناسب مع الضوابط الدولية.

13. تسلم مكتب المفوض السامي تقرير من منظمة فرونت لاين تقول إن المدافعين عن حقوق الإنسان يعانون من القلق بشأن ما قد يتعرضون له من ممارسات قمعية تمنعهم من حرية التعبير أو احتجازهم بصورة غير قانونية ومن دون إخضاع ذلك لممارسة قانونية معتبرة، أو نشر إشاعات مغرضة ضدهم أو ممارسة التهديد بما في ذلك التعذيب والملاحقة.

14. قالت منظمات غير حكومية أن هناك ناشطين تعرضوا لملاحقات من قبل الشرطة وأن بعضهم تعرض للضرب أثناء الاحتجاجات أو أثناء الاحتجاز، كما أن بعضهم حكموا واتهموا اتهامات خطيرة لأنهم نشروا تقريراً مثيراً كتبه أحد مستشاري الدولة، وأن هذا المستشار حكم عليه بالسجن عاماً واحداً في نوفمبر/ تشرين الثاني 2006، بسبب نشره التقرير.

البقية في العدد القادم

فلسفة "الواجبات" و منطق "الحقوق

التتمة من ص 1

رادع من شرع او انسانية. فماذا يعني "قانون الارهاب" و "قانون التجمعات" و "قانون الصحافة" و "قانون الجمعيات"؟ انها جميعا مصوغة بالعقلية نفسها التي صاغت "قانون امن الدولة"، فهي تهدف لاستعباد المواطنين وتطويعهم للاحتلال الخليفي باسم القانون. فأي قانون هذا الذي يحكم بالاعدام على من يملك منشورا معارضا للديكتاتورية الخليفية؟ وأي قانون هذا الذي يخضع مؤسسات المجتمع المدني لارادة سلطة تنفيذية يمثل أبناء العائلة الحاكمة منها اكثر من 60 بالمائة؟ وأي قانون ذلك الذي يمنع حرية التجمع والانتماء للاحزاب، في تعارض واضح مع بنود الاعلان العالمي لحقوق الانسان؟

لقد انطلقت المعارضة البحرينية لرفض هذا الواقع السيء، وهي مصممة على الاستمرار في طريقها لتحقيق المجتمع المدني الحر، غير الخاضع لاملاءات العائلة الخليفية المقيتة، او المرتهن لعقليات بالية تتشبث بالمظاهر "الديمقراطية" وتعادي الارادة الشعبية. والأدهي من ذلك انها تتشبث باسلوب "التذاكي" لفرض هيمنتها، فـ "تشرع" القوانين عبر وكلائها في مجلس الشورى الذي يدار من قبل الطائفي المقيت، خالد بن أحمد آل خليفة، وزير الديوان، بكل وقاحة. وهكذا اصبح "القانون" اداة قمع رهيبة لكسر ارادة المواطنين الاحرار. والملاحظ انه لم يجر قط اي حوار حول مفهوم "الحق" في الثقافات المعاصرة، ووفق المباديء الاسلامية. الحكم الخليفي يؤسس قوانينه على اسس استعباد الآخرين، وذلك بتأكيد "الواجبات" التي تفرضها على الافراد والمجموعات، وتتجاهل "الحقوق". وهذا متعارض مع ثقافة "الحقوق" التي يؤسس عليها المجتمع المدني الحديث. فالاعلان العالمي لحقوق الانسان مثلا، ينطلق على اساس توضيح "الحقوق" الطبيعية للافراد والجماعات، بينما الانظمة القمعية تبالغ في توصيف "الواجبات" المترتبة على المواطنين. وشتان ما بين الفلسفتين. المجتمع المدني المعاصر يتأسس على تأكيد الحقوق المدنية والطبيعية للأفراد والمجموعات، ويسعى لتوضيحها في بنوده التي اصبح الانتماء للانسانية المعاصرة يتطلب تضمينها ضمن القوانين المحلية في كل بلد. بينما تسعى الانظمة الشمولية والاستبدادية لاختيار ما يناسبها من تلك البنود، بعيدا عن روح الاعلان ومستلزمات الانسانية التي ينتمي لها البشر. انه صراع بين عقلية الاستعباد التي تعتبر البشر "عبيدا" يؤدون واجباتهم تجاه الحاكم، ولا حق لهم الا ما يراه ذلك السيد، وعقلية التحرر التي تؤكد ان للبشر العاديين حقوقا طبيعية اقرتها الشرائع السماوية منسجمة مع الفطرة البشرية. اما الاسلام فقد اتخذ طريقا وسطا، فأكد حقوق الناس كاملة بوضوح، والزمهم بواجباتهم تجاه انفسهم وتجاه بعضهم البعض وتجاه السلطان العادل. وفي ذلك توازن دقيق يحفظ للجميع حقوقه، ويضمن قيام المجتمع المتعاون الذي لا تتشوش فيه الحقوق والواجبات.

ان حركة المقاومة المدنية التي تتوسع تدريجيا في البحرين انطلقت بهدف رفض عقلية الاملاء وفرض ما يراه الحاكم من "واجبات" على المواطنين وتجاهل ما هو "حقوق" مشروعة لهم. تنطلق حركة المقاومة المدنية البحرانية اليوم على اساس ان "الحق" هو أساس التشريع، وان الاسلام يهدف لحفظ ذلك الحق للجميع، وانه ليس لأحد صلاحية سلب تلك الحقوق، سواء كان مواطنا ام حاكما. وأهم تلك الحقوق وأولها حق المواطنين في اختيار الحاكم. ومن هنا ينشأ الخلاف والاختلاف في المملكة الخليفية التي لا تعتبر اختيار الحاكم "حقا" من حقوق الشعب" بل تؤسس وجودها القانوني والامني لاكراه المواطنين على "الطاعة" و "الواجبات" تجاه ذلك الحاكم. ملك البحرين اليوم اعطى لنفسه كافة الحقوق وسلب من المواطنين كل حقوقهم، واستبدلها بواجبات الطاعة والانقياد للقوانين التي يفرضها بين الحين والآخر لضمان تلك الطاعة. ان هناك اليوم اطروحتين متباينتين تماما: احداهما تعتبر ملك البحرين التوارتي حقا الهيا وتسخر الآخرين لخدمته والانقياد له، والاخرى تعتبر ان لكل مواطن حقوقا سياسية ومدنية جعلها الله له ولا يحق له التخلي عنها، لانها مرتبطة بعنوان انسانيته ومصداق لكرامته التي منحه الله اياها. وبالتالي فالصراع المتواصل لن يتوقف الا باصلاح الوضع بشكل حقيقي بعيدا عن الادعاءات الزائفة والبهرجة الاعلامية الفارغة. هذا الصراع يتجدد يوميا في شوارع البلاد من خلال الاعتصامات والمسيرات والتجمعات المقاومة للاستبداد السلطوي، ومن خلال الفعاليات المدنية خارج الحدود الاقليمية. وما تشهده العواصم الاخرى مثل لندن وواشنطن وجنيف وباريس وغيرها من محاولات من الطرفين (شعب البحرين والعائلة الخليفية) تأكيد لتوسع دائرة الصراع بين الطرفين وصعوبة التوفيق بين عقلية "الواجبات" و "الحقوق". وفي هذا الصراع يستمر تساقط الابرياء وانتهاك الحرات وتضييع الحقوق من قبل الجهة الاقوى ماديا، التي تمتلك وسائل البطش والتنكيل. ولكن متى استطاع الطغاة كسر شوكة الاباة؟ وهل خرج هؤلاء الطغاة عن ارادة الله وسطوته ونفاذ مشيئته وقوانينه؟ فالنصر للمناضلين الابطال، والهزيمة ستمحق الطغاة والمستبدين، والله غالب على امره ولكن اكثر الناس لا يعلمون.

الطائفية العمياء

أورّثنا البعضُ معاناةً ... من فُرطِ الفتنةِ والغدرِ
لازالت أرواح الأشرا ... ر تعيشُ بمصيدةِ المكرِ
لتثير الفتنة من حقدِ ... بين علي وأبي بكرِ
حبكوا للدينِ مصائدَهم ... واصطادوا في الماءِ العَكِرِ
كادوا للناس بإسمِ الدينِ ... وليس الدينُ سوى جسرِ
كم بثوا سوءَ نواياهم ... واصابوا الوحدةَ بالضررِ
فأشاروا هذا شيعيٌّ ... والشيعةُ أجدرُ بالحظرِ
يعطيك لساناً من عسلٍ ... ويكن جناناً من مرِ
ويؤاخي يبحث عن غدرٍ ... فاحذر من شيعي يقري
لايقري سُنياً زاداً ... إلا يرجوا ان لايمري
كذبوا والله لقد كذبوا ... نصبوا للغدرِ وللشرِ
قلبوا مفهومَ تقيتنا ... وهي الاسلامٌ إلى الكفرِ
وكما لعبَ الباقون بها ... وهي التغييرُ إلى الغيرِ
صرفوا الأذهانَ عن الأديا ... ن وصفتُهم باءت بالخسرِ
وأثاروا مابين السنةِ والش ... شيعةِ ألوانَ الذعرِ
فعلى أفكارهم أبداً ... أسفي للتفكيرِ المزرِ
الدينُ الحبُ ويأبى الحقدَ الـ ... انسانُ الحضريُ العصري
الدين بريءٌ ونزيهٌ من ... هذا المسلكِ والفكرِ
أعطي تقديرَ تديُنِهم ... آلافاً من تحتِ الصفرِ
وأردد آلافَ الأحرف ... آمنا بالشيخِ الجمري

بقلم : ملا عبدالمحسن عطية